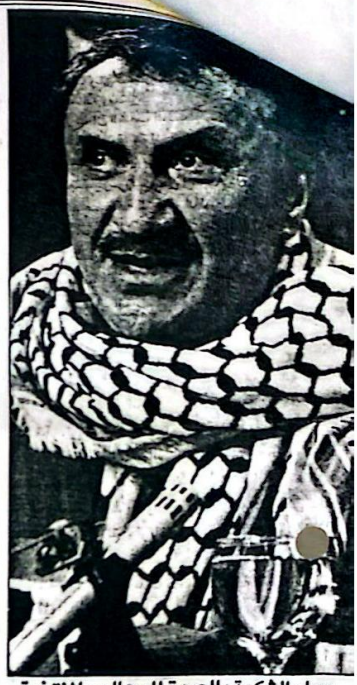

بسام الشكعة : العودة للمجالس المنتخبة بالكامل

ما هي هذه التطورات ؟!

لقد تقدمت عدة مجموعات في عدة مدن طلبات إلى السلطات طالبين فيها تسلم إدارة لأجهزة البلدية ، بعض اعضاء هذه المجموعات ن المجالس المنتخبة ، والبعض الآخر لا تضم أحداً نهم ، بعض المدن شهدت تنافساً ، وأخرى لم تقدم فيها إلا كتلة واحدة .. ومحاولات في رام الله ثلا تدعو أعضاء المجلس البلدي المنتخب بالتقدم ستلام البلدية بايعاز من المؤسسات والجمعيات ي الم ، وفي نابلس نجح ظافر المصري في تعريب البلدية ، وهو نائب رئيس المجلس البلدي المنتخب معه أعضاء الغرفة التجارية المنتخبة أيضاً ، ظافر المصري أعلن صراحة قبل و بعد تسلمه لمجلس البلدي أنه مع شعبه وقضيته ، وأن منظمة التحرير بقيادتها الشرعية هي الممثل الوحيد للفلسطينيين ، وأنه يرفض الحكم الذاتي وقال : لا يعنيني من الذي يمنحني كتاب التعيين ، المهم ، تعريب البلدية ومساعدة المواطنين بالقدر الذي تستطيع إنتزاعه ، واذا ما تعذر علينا العمل لصالح المواطنين فانه ــ أي ظافر المصري سيقدم استقالته ، مع تأكيده الأكيد والتام على إجراء انتخابات بلدية . ولقي موقف ظافر المصري مباركة جماهيرية ، وحمله المواطنون على الأكتاف عندما توجه لتسلم رئاسة البلدية .

وتقدمت كتلتان في مدينة البيرة ، إحداهما برئاسة جميل الطريفي ، والأخرى برئاسة وليد مصطفى ، وفي رام الله قبل أن نديم الزرو حاول تشكيل كتلة لتسلم بلدية رام الله وفي الخليل ايضاً كتلة برئاسة محمد راشد الجعبري . واجتماع في الخليل للمؤسسات رفض خطوة التعريب ، ثم إغتالت يد آثمة المناضل ظافر المصري فتراجع الطريفي ومصطفى وغادر الزرو إلى عمان ولم يصدر تعليق من الخليل ، واخذت مسألة البلديات تتقدم باقي المسائل في البحث والدراسة . ووزعت بيانات مع التعريب وضده ، و بقيت البلديات الآن على حالها ... ما عدا بلدية نابلس إستمر المجلس البلدي في تادية أعماله .

البعض طرح سؤال يقول : ما دام الطريفي وكتلته ومصطفى وكتلته كانا مقتنعين بما يعملان من أجله ، فلماذا إنسحبا ؟! أليس من الأجدر لو إستمرا في محاولتهما تعريب البلدية ، ودمج الكتلتين في كتلة واحدة ؟! و يقول هولاء : لقد أعلن ظافر المصري في وضح النهار أنه لا بد من تعريب البلدية ، وغالبية مدينة نابلس دعمته في موقفه هذا ... وبالتالي ورغم أن السلطات تتباطأ في الموافقة على عملية التعريب ،فان الأمر السليم هو بمتابعة الخط الذي أمسك به ظافر المصري .

نحن نعلم أن هنالك محاولات وعن إقتناع لمواصلة عملية تعريب البلديات ، وقد تظهر خطواتها عملياً في الفترة القريبة القادمة ، غير أن أصحاب الطرف الآخر يرفضون ذلك ، و يصرون على مواقفهم ، إما العودة ، وإما إجراء الانتخابات .. والسلطة ترفض هذا المطلب ، وتستمر عملية التعريب ، رغم حادث الاغتيال الأثم الذي تعرض له ظافر المصري.والمواطنون يريدون عودة مؤسساتهم البلدية إليهم ، في حين يزداد الوضع مأساوية في البلديات والخدمات غير كافية ، مع إرتفاع في أسعار تكلفة و بدل خدمات في كل المجالات . كذلك ، وحتى نكون واضحين ، تعلو وتخبو مسألة «الاضواء الخضراء» بمعنى أن البعض يقول : إن «الجهات» في الخارج !! يقبلون بالتعريب وآخرين يقولون «لا» بينما موقف واحد من الجهات المعنية في الخارج وصاحبة العلاقة لم يصدر حتى الآن ، وهنا تبرز نقطتان هامتان ..

الاولى : لماذا لا تعلن تلك الجهات موقفها الصريح من هذه المسألة ؟!

الثانية : المواطنون أدرى بمصالحهم وقضاياهم ما دامت الجهات التي نعني لم تعط رأيها أو ليست معنية بذلك ،أو أنها تركت للمواطنين حرية الاختيار ، والنقطة الثانية يدعمها كثيرون ، و يقولون : ما دامت الكتل التي تسعى لتعريب البلديات متمسكة بالثوابت ، فلا مانع من تسلمها الأجهزة البلدية .

هذا هي الاجتهادات المطروحة ، مع تسليط الاضواء على جوانب مسألة البلديات ، مع إدراك أن اسرائيل قد أعلنت أنها على إستعداد للابقاء على الضباط المعينين ما دام الاحتلال ، في حين خرجت أصوات من داخل الساحة الاسرائيلية تطالب باجراء الانتخابات ، وأخرى تدعو إلى تسلم جماعي

ابراهيم الطويل : نرفض تعيين عرب

عربي للبلديات ، واصوات طرف ثالث ترفض قطعاً هذه الانتخابات خاصة في مثل هذه المرحلة . مع ضرورة الاشارة إلى أن السلطات تبدو شبه موافقة على إعادة المجالس البلدية المنتخبة بدون الرؤساء .

والآن .. ما هو المطلوب عمله ؟! أو بمعنى أوضح ، أين نحن من هذه المسألة ، وهل هناك من إقتراحات أو وجهات نظر غير تلك التي طرحناها ؟!

يرى البعض ، ضرورة أن تجتمع المؤسسات وأولو الشأن والأمر في كل مدينة لتدارس الموقف من كل جوانبه ، ومن ثم الاتفاق على خطة معينة ، وموقف واضح إزاء هذه المسألة الحساسة ، فاما «التعريب» والدخول إلى البلديات بكتلة واحدة متراصة وإما رفض التعريب ، ولكن ، شريطة وضع النقاط على الحروف ، وإدراك النتائج ومعاناة المواطنين وطرح البديل ، والاهتمام بأن تبقى هذه المؤسسات عربية شامخة في خدمة المواطنين والتخفيف من معاناتهم .

الجميع يلتزم برأي الأكثرية والغالبية ، و يضيف هذا البعض : لا مانع من أن تنتخب المؤسسات واصحاب الرأي في كل مدينة لجنة ثم تلتقي هذه اللجان في إجتماع عام وصولا إلى موقف موحد يتم إعتماده في الضفة الغربية وقطاع غزة . أما أن تبقى هذه المسألة تتأرجح ، ودون مواقف محددة ملزمة للجميع ، فهذا ليس في صالحنا .

هذه المسألة .. مسألة البلديات نطرحها للنقاش على صفحات «البيادر السياسي» ونرحب بكل رأي يردنا ، في عملية تفاعل ، هدفها الاساسي مصلحة هذا الشعب ، مع ضرورة التأكيد على أن المسائل الحساسة تعالج بوضوح و بصراحة ودون تردد أو خوف .. و بعيداً عن إزدواجية الرأي ، بمعنى أن يكون الحديث في الشارع هو نفسه الحديث خلف الجدران .

انتهى .